جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

بحث بعنوان

مسؤولية توفير الحماية الدولية للفئات الأكثر ضعفاً

مقدم من الباحثة

أمنية بشير مجيد عيفان

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الله محمد عبد الله الهواري

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠٢٣

بحث بعنوان

مسؤولية توفير الحماية الدولية للفئات الأكثر ضعفًا

تعتبر مسؤولية توفير الحماية الدولية للفئات الأكثر ضعفاً من المسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتق الدول بالإضافة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، وتهدف هذه المسؤولية إلى حماية الأفراد والمجتمعات التي تعاني من الفقر والتمييز والإهمال وقلّة الحقوق، وتوفير الحماية لهم ضد أي صور من التعذيب أو الاستعباد أو التمييز أو الاضطهاد أو العنف الممارس ضدهم(١).

وتتطلب مسؤولية توفير الحماية الدولية التزام الدول بتطبيق القوانين والأنظمة الداعمة لحقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة والمدى الأمني للأفراد والمجتمعات، كما تشمل هذه المسؤولية التعاون المستمر بين الدول والمفوضية السامية للأمم المتحدة والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، من أجل توفير الدعم والإرشاد والمساعدة في إنشاء وتنفيذ برامج ومشاريع للحماية والدعم للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمعات المتضررة(٢).

أولاً: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في خطورة موضوعه؛ إذ تعاني الفئات المستضعفة كثيراً من الانتهاكات، مما يؤكد على ضرورة بحث مسؤولية توفير الحماية الدولية للفئات الأكثر ضعفًا، ويتجلى في هذا السياق الأهمية العلمية والعملية للبحث بمنظور مسؤولية الدول؛ حيث تظل الاتفاقيات الدولية جزءًا أساسيًا من هذا الموضوع، ويعتبر دور المفوضية السامية للأمم المتحدة حيوياً في ضمان وتوفير تلك الحماية، ومن ثم هذا البحث يساهم في توضيح أهمية هذا الموضوع وضرورة إيلاء اهتمام لتلك الفئات المستضعفة في مختلف أنحاء العالم.

ثانياً: إشكالية البحث:

تتجلى إشكالية البحث في المقام الأول في قلة مصادره المتخصصة؛ فضلاً عن أن الموضوع المتعلق بحماية الفئات الأكثر ضعفًا يُعد من المواضيع الشائكة التي لم تنل حقها بالبحث إلى الآن، كما أن ملامح تلك الحماية وإن كانت هناك الكثير من القواعد التي تنظمها إلا أن قواعد المسؤولية المقررة لتوفير تلك الحماية لازالت غامضة التطبيق والتنفيذ إلى الآن.

ومن ثم تُثار تلك الإشكالية في تساؤل رئيسي هو: ما الأسس القانونية التي تقوم عليها المسؤولية الدولية في توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا على مستوى الدول والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية؟

---

(١) د. لؤي إبراهيم عبد الله الجبوري، الحماية الدولية لحقوق الانسان في ظل القانون الدولي الجديد، دار الجامعة الجديدة للنشر ٢٠٢٣، ص ١٤.

(٢) د. محمد أمين الميداني، النظام الأوربي لحماية حقوق الانسان، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٣، ص ١١.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) بيان قواعد مسؤولية الدول في توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا.

٢) تحديد مسؤولية المفوضية السامية للأمم المتحدة في توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا.

٣) بيان القواعد القانونية لمسؤولية الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا.

رابعًا: منهج البحث:

تعتمد الباحثة في إعداد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تفيد هذه المنهاجية في الوصول إلى القواعد التي تنظم مسؤولية الدول والمؤسسات الدولية والاتفاقية الدولية عن توفير الحماية القانونية للفئات الأكثر ضعفًا.

خطة البحث

ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الدراسة في هذا البحث إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: حماية الفئات الأكثر ضعفاً في الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.

المطلب الأول: التعريف بالفئات الأكثر ضعفاً في القانون الدولي لحقوق الانسان.

المطلب الثاني: آليات حماية الفئات الأكثر ضعفاً في إطار الاتفاقيات الدولية.

المبحث الثاني: حماية الفئات الأكثر ضعفاً في إطار التشريع المصري والكويتي.

المطلب الأول: حماية الفئات الأكثر ضعفاً في التشريعات المصرية.

المطلب الثاني: حماية الفئات الأكثر ضعفاً في التشريعات الكويتية.

المبحث الأول

حماية الفئات الأكثر ضعفاً في الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان

تمهيد وتقسيم:

الفئات الأكثر ضعفًا هي المجموعات الاجتماعية التي تتعرض لحرمان وتهميش وتمييز، وتشمل الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين وغيرهم. تحتاج هذه الفئات إلى حماية دولية لحماية حقوقهم الأساسية وتوفيرها[٣].

وتلعب منظمة الأمم المتحدة دورًا حيويًا في حماية الفئات الأكثر ضعفًا من خلال الإجراءات والمبادرات التي تدعم توفير الحماية والرعاية للأفراد والمجتمعات التي تعاني من الفقر والتمييز والإهمال وقلة الحقوق[٤].

يقوم فريق الأمم المتحدة بإجراء العديد من الأنشطة لتعزيز حماية الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك توفير الدعم الإنساني للمناطق التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية، وتحقيق العدالة للضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان، والإغاثة والتنمية وإصلاح الظلم وتحقيق العدالة والمساواة، إلى جانب تقديم الدعم الفني والتثقيف والتدريب للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والحكومات[٥].

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يعمل فريق الأمم المتحدة على تحديد المشاكل والصعوبات التي يواجهها هذه الفئات وايجاد حلول عملية ومستدامة للتحسين في وضعهم ورفع قدراتهم وفرصهم، والمساهمة في تحسين الحالة للفئات الأكثر إحتياجاً على مستوى العالم.

ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الدراسة في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: التعريف بالفئات الأكثر ضعفاً في القانون الدولي لحقوق الانسان.

المطلب الثاني: آليات حماية الفئات الأكثر ضعفاً في إطار الاتفاقيات الدولية.

---

[٣] د. نادر عزمي، "حقوق اللاجئين في القانون المصري وحماية المجتمع الدولي"، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٢٠.

[٤] فرح السيد، دور المنظمات غير الحكومية في حماية الفئات الأكثر ضعفا في مصر، مؤسسة الأهرام للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، العدد ٤، ٢٠١٨، ص ١١٠.

[٥] سارة محمد، دور الحكومة في تحقيق المساواة بين الجنسين في مصر، الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، العدد ٢، ٢٠١٧، ص ٥٠.

المطلب الأول

التعريف بالفئات الأكثر ضعفاً في القانون الدولي لحقوق الانسان

النساء والأطفال وغيرهم يعتبرون من الفئات الأكثر ضعفًا واحتياجًا للحماية الدولية. فالنساء يمكن أن يتعرضن للتمييز والعنف وحرمان الحقوق والاستغلال الجنسي، خاصةً في المناطق التي تشهد حروبا أو صراعات دائرة، وعادةً ما يعانين من تمييز في العمل والتعليم والحياة الاجتماعية والسياسية بشكل عام[٦].

أما الأطفال، فهم يشكلون جزءًا كبيرًا من الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمعات. يمكن أن يعانوا من الحرمان والتشرد والتمييز والعنف والاستغلال الجنسي والمسيء للأطفال، ويشمل ذلك الأطفال الذين يتيمون أو يعيشون في الشوارع والأطفال اللاجئين والمهاجرين.

لذلك، تعمل الأمم المتحدة وهيئاتها على حماية حقوق النساء والأطفال وتوفير الحماية الدولية اللازمة لهم. ويشمل ذلك تقديم الدعم الإنساني، والتحقق من احترام حقوق الإنسان ومحاسبة المتسببين في الانتهاكات، وتقديم التعويض المالي للضرر الناجم عن هذه الانتهاكات، وتوفير الدعم الفني والتدريب للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والحكومات لتعزيز الوعي ورفع القدرات[٧].

وعلاوة على ذلك، يعمل الفريق المخصص لوضع السياسات الخاصة بالأمم المتحدة على تحديد الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر ضعفًا ووضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحسين وضع النساء والأطفال وحماية حقوقهم الإنسانية.

ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الدراسة في هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول: النساء.

الفرع الثاني: الأطفال.

الفرع الثالث: الأشخاص عديمو الجنسية.

الفرع الأول

النساء

تعتبر النساء فئة أكثر ضعفًا وتعرض للكثير من التمييز والعنف وحرمان الحقوق والاستغلال الجنسي، وذلك خاصةً في المناطق التي تشهد حروبًا أو صراعات دائرة. وفي هذا الإطار، يتطلب حماية النساء العمل

---

[٦] أحمد محمود، تطبيق حماية الأطفال في القانون المصري، مركز الحرية للإعلام، القاهرة، العدد ٥، ٢٠١٨، ص. ٦٠.

[٧] الأمم المتحدة (UN). (٢٠٢١). حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-rights-gender-equality/index.html

المستمر للحد من حالات العنف والإظهار بروح التفهّم والعدالة الاجتماعية والمساعدة على تمكين النساء بالإضافة إلى تنمية الجانب التعليمي والثقافي[٨].

أولا: مفهوم النساء:

النساء هي فئة من المجتمع يتم تعريفها على أساس الجنس الأنثوي بناءً على الجوانب البيولوجية ذات المعنى الأكثر عمومية. ولكن هذا التعريف البيولوجي للنساء لا يغطي التجارب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والصحية والبيئية التي قد يواجهونها[٩].

وعلى الرغم من شمولية تعريف النساء بالجنس الأنثوي، إلا أن هناك اختلافات كبيرة في تجارب المرأة حول العالم. تواجه النساء في كثير من الأحيان تمييزا مبنيا على النوع الجنسي في عدة جوانب في المجتمع، مثل التعليم، والحق في المشاركة السياسية، وحقوقهن الصحية والمعيشية، والعنف الم Domestispic على سبيل المثال لا الحصر[١٠].

ومن أجل ضمان حقوق النساء والمساواة بين النساء والرجال، تم اعتماد العديد من القوانين والمعاهدات الدولية والإعلانات التي تجوب الحقوق والحريات الأساسية للنساء على المستوى الدولي والوطني. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات لا تزال تتطلب مزيداً من العمل لضمان المساواة الكاملة بين الجنسين في العالم.

ثانيا: أسباب اعتبار النساء من الفئات الضعيفة:

على الرغم من أننا وصلنا إلى درجة كبيرة من الديموقراطية وتمتع المراءة بالكثير من الحقوق التي لم تكن تتمتع بها من وقت ليس ببعيد، إلا أنه تواجه النساء في جميع أنحاء العالم تمييزاً جنسياً وظلماً في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى في حقوقهن الإنسانية، مما يجعلهن فئة ضعيفة ومحتاجة للحماية الدولية. ومن بين الأسباب الرئيسية التي تجعل النساء فئة ضعيفة[١١]:

١. **التمييز الجنسي:** تعاني النساء من التمييز جنسياً في مجالات مختلفة من الحياة، بما في ذلك في التعليم والعمل والحصول على الرعاية الصحية والعيش بحياة خالية من العنف والإقصاء.
٢. **العنف ضد النساء:** تتعرض النساء لمستويات عالية من العنف في البيت وفي جميع مجالات الحياة، وهذا يعيق حصولهن على فرص متساوية مع الرجال على المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

---

[٨] الأمم المتحدة (UN). (٢٠٢١). حقوق المرأة. https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/women/index.html

[٩] زهراء الديب، حقوق النساء في القانون المصري والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، دار الهلال، القاهرة، ٢٠١٩، ص. ٨٥.

[١٠] د. كرار صالح حمدوي، الحماية الدولية للأطفال والنساء في النزاعات المسلحة، مرجع سابق، ص ٦٥.

[١١] د. أحمد المصطفى، مرجع سابق، ص ١٦٣.

٣. **حرمان الحقوق:** يعتبر النساء في العالم أقل نسبة في حصولهن على الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم والفرص الاقتصادية وحقوق الملكية والمشاركة السياسية وتساوي الإجراءات القانونية.

٤. **الاقتصاد والعمل:** يعمل الكثير من النساء في حقول التشغيلات الزراعية والصيد، والتجارة غير المنظمة، ويتعرضن لسوء المعاملة مثل الأجور المنخفضة، والعمل في بيئات غير صحية، والإقصاء من فرص تطوير المهارات.

ويمكننا القول بأن النساء تعتبر فئة ضعيفة في العديد من المجتمعات حول العالم بسبب التمييز والعنف وحرمان الحقوق والظلم الذي يتعرضون له، ويتطلب التعاون والجهد المشترك من المجتمع الدولي ومختلف الأطراف لتحديد التحديات التي يواجهونها والسعي لحلها من خلال بناء مجتمعات يسود بها المساواة والعدالة.

الفرع الثاني

الأطفال

يتم تحديد مفهوم الطفل في القانون الدولي والتشريعات والفقه القانوني بشكل عام، على أنه شخص دون سن الثامنة عشرة من العمر. وتهدف هذه التعريفات إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل كجزء من المجتمع وكأفراد بشرية. وتسعى التشريعات والفقه القانوني إلى توفير الحماية للطفل من أي نوع من التمييز أو الاستغلال أو أي نوع من أشكال العنف أو الإساءة[١٢].

وفي القانون الدولي، تم تحديد المفهوم بصورة أكثر تفصيلاً من خلال معاهدات مثل اتفاقية حقوق الطفل التي وقعتها الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩. وتشمل حماية حقوق الطفل في هذه الاتفاقية الحق في الحياة والحماية من العنف والاستغلال والتمييز والإساءة، بالإضافة إلى حق الطفل في التعليم والصحة والعناية الصحية والتنمية[١٣].

هذا وتختلف التعاريف القانونية للطفل من بلد إلى بلد فيما يتعلق بالعمر الذي يعتبر فيه الفرد طفلًا والحماية التي يقدمها القانون للأطفال. ففي العديد من البلدان، يعتبر الشخص الذي يقل عمره عن ١٨ عاماً طفلًا. ومع ذلك، هناك بلدان تستخدم حدوداً عمرية مختلفة لتعريف ما هو الطفل. على سبيل المثال، في اليابان، يبلغ

---

[١٢] سعدي الدين خريسات، الحماية القانونية لحقوق الأطفال في القانون الدولي العام، مجلة الكلية المتوسطة، جامعة اليرموك، العدد ١٣، ٢٠٢٠، ص ٦٤.

[١٣] محمد عبد الرحيم عبد الرازق، حماية الطفل في حالات النزاع المسلح بين شرعية الحرب وحقوق الإنسان، مجلة دراسات إدارية واجتماعية، العدد ٢٠، ٢٠١٧، ص ٤٩.

سن الرشد ٢٠ عاماً، في حين أنه في بعض ولايات الولايات المتحدة الأميركية السن القانوني يكون ٢١ عاما[١٤].

كما تختلف الحمايات التي توفرها التعريفات القانونية للطفل في كل بلد. ففي العديد من البلدان، يحق للأطفال الحصول على حماية من سوء المعاملة والإهمال والاستغلال. حيث يحق لهم الحصول على التعليم والرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملابس والمأوى. كما توفر القوانين الحماية للأطفال في مجالات مثل العمالة الأطفال، وحضانة الأطفال، والدعم النفقاتي للأطفال[١٥].

بالإضافة إلى ذلك، هناك قوانين واتفاقيات دولية توفر حماية للأطفال، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩. حيث تحدد هذه الاتفاقية حقوق الأطفال تحت سن الثامنة عشرة وتتطلب من الحكومات اتخاذ إجراءات لحماية هذه الحقوق[١٦].

وعليه فإن التعاريف القانونية للطفل والحماية التي توفرها هذه التعاريف مهمة لضمان سلامة ورفاهية الأطفال في كل بلد وحول العالم. من خلال توفير الحماية القانونية للأطفال، يمكن للحكومات والهيئات الدولية مساعدتهم على النمو والتطور في بيئة آمنة وداعمة.

بالنسبة إلى التشريعات والفقه القانوني، تختلف التعريفات قليلا من دولة لأخرى، ومن المهم لهذا الغرض البحث عن تعريفات الطفل في القوانين واللوائح المحلية والوطنية. وتعزز تلك التعريفات الحماية للأطفال من خلال تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات المتعلقة بحماية حقوق الطفل[١٧].

في المجمل، يتضمن مفهوم الطفل في القانون الدولي والتشريعات والفقه القانوني اعتبار الطفل ككيان يجب حمايته وضمان حقوقه المؤكدة في القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتوفير بيئة صحية وآمنة ومساعدتهم على النمو والتنمية بطريقة صحيحة ومستدامة.

تعتبر حماية الأطفال وحقوقهم من الموضوعات المهمة والملحة للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وتهدف الحماية الدولية للأطفال إلى ضمان الحفاظ على سلامتهم الجسدية والنفسية وحمايتهم من جميع أشكال الاستغلال والتعذيب والتمييز والعنف، من خلال التركيز على الحقوق الخاصة بالأطفال المتضررين من الحروب والنزاعات المسلحة ومن التمييز والفقر والمرض والهجرة غير الشرعية وغيرها من القضايا.

---

[١٤] فاطمة الشريف، حماية الأطفال من الاستغلال في ضوء مؤشرات الاتفاقيات الدولية، مجلة الحقوق، جامعة القاهرة، العدد ٣٢، ٢٠١٧، ص ٣٣٠.

[١٥] يحيى كمال، حماية الأطفال من الإساءة في مجتمعاتنا العربية، مجلة دراسات قانونية، العدد ٢٨، ٢٠٢٠، ص ٣٠.

[١٦] أحمد محمود، مرجع سابق، ص ٦٩.

[١٧] د. سارة سلام جاسم، مرجع سابق، ص ١٠٩.

وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل هي معاهدة دولية ملزمة تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩، وهي اتفاقية تحدد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال في جميع أنحاء العالم. توضح الاتفاقية التزامات الحكومات لضمان توفير فرصة لكل طفل للنمو في بيئة آمنة وصحية ومدعومة[١٨].

تم تطوير هذه الاتفاقية لتعزيز وحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، وتعتبر واحدة من أكثر المعاهدات اعتماداً في العالم، حيث تم التصديق عليها من قبل جميع الدول باستثناء دولتين (الولايات المتحدة والصومال). تحدد الاتفاقية الحقوق الإنسانية الأساسية التي يجب ضمانها لجميع الأطفال، بما في ذلك الحق في الاسم والجنسية والأسرة، بالإضافة إلى الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية من الأذى.

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل مهمة لأنها تعتبر الأطفال حاملي الحقوق وتؤكد مسؤولية الحكومات لضمان حماية حقوقهم. وقد كانت محركا لتعزيز حقوق الأطفال وقد استخدمتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات للدعوة إلى الدفاع عن حقوق الأطفال.

توفر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل إطاراً مهماً لمراقبة والإبلاغ عن التقدم في حقوق الأطفال حول العالم، من خلال مساءلة الحكومات عن أعمالها للتأكد من أن التقدم يحدث في تعزيز وحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم[١٩].

بشكل عام، تعد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل دليلًا أساسيًا لضمان حصول الأطفال على الحقوق والحماية التي يحتاجونها ليصبحوا أعضاء صحيين ومثقفين وإنتاجيين في المجتمع.

الفرع الثالث

الأشخاص عديمو الجنسية

أولا: مفهوم انعدام الجنسية:

انعدام الجنسية هو مصطلح يُطلق على الأفراد الذين لا يملكون أي جنسية ولا يستطيعون الحصول على الجنسية من أي بلد، وهذا الامر يشكل انعدام الاستقرار العادل في العالم. فبسبب ذلك هؤلاء الأفراد يواجهون العديد من الصعوبات في الحياة، وذلك يرجع إلى عدم تمكنهم من ممارسة حقوق المواطنة والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدول[٢٠].

---

[١٨] د. فضيل عبد الله، طلافحة، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٢٩.

[19] P. Alston, Children's rights and the United Nations Convention on the Rights of the Child. International Journal of Children's Rights, vol. 27, no. 4, 2019, p. 637.

[٢٠] محمد حسين، مرجع سابق، ص ٧٦.

وبالتالي يكون انعدام الجنسية، هو الحالة التي يعاني فيها الأفراد من عدم حيازة أي جنسية من أي دولة، ولا يمكنهم الحصول على الجنسية لأي سبب، أو عدم امتلاك وثائق تثبت هويتهم القانونية. ويرمز لهذه الحالة بمصطلح "اللاجنسية" أو "الجنسية المجهولة"، ويحدث هذا بشكل رئيسي عندما يكون أحد الوالدين عديم الجنسية، أو في حالات اللاجئين الذين لا يمكن تحديد أصلهم القانوني.

وعليه يمكننا القول أن انعدام الجنسية يمثل قضية حقوق إنسانية هامة في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والتشريعات المختلفة في العديد من الدول حول العالم، ويعد من أصعب المشاكل التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون والشخص الذي يعاني من عدم الاعتراف القانوني بوجوده[٢١].

وبفعل عدم الاعتراف بوجود الشخص عديم الجنسية وحقوقه، تحرم تلك الفئة من العديد من الخدمات والامتيازات التي تكفلها الدولة للمواطنين، مما يزيد من التمييز والاستبعاد وتعزيز هذه الظواهر السلبية في المجتمع. ويعتبر هذا الموضوع من القضايا الهامة التي يجب التركيز عليها من قبل الحكومات والمؤسسات الحقوقية الدولية.

ثانيا: التحديات التي تواجه عديمي الجنسية:

يعاني هؤلاء الأفراد من التمييز والحرمان من الحقوق الأساسية مثل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والحماية من العنف والاضطهاد، بالإضافة إلى السفر والنقل والعمل. وبالتالي، فإن انعدام الجنسية يترتب عليه تحديات عديدة لحقوق الأفراد المتعلقة بهويتهم القانونية والاجتماعية والحق في المواطنة.

يواجه الأفراد العديمو الجنسية العديد من التحديات التي تؤثر على حياتهم ويتعين عليهم مواجهتها، ومن بين تلك التحديات[٢٢]:

١. **عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية:** يجد الأفراد العديمو الجنسية صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والتدريب والإسكان والعمل، مما يعزز الفقر والتمييز والاستبعاد.
٢. **تعرضهم للتمييز والاضطهاد:** يتعرض الأشخاص العديمو الجنسية للتمييز والاضطهاد من قبل المجتمع والحكومة، وسواء كان السبب هو الاختلافات العرقية أو الدينية أو الثقافية، فإنهم يتعرضون لظلم وعدم عدالة.

---

[٢١] غدير القصيبي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

[22] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). "Statelessness: An Introduction to the UNHCR Global Action Plan 2014-2024." UNHCR, 2014. Available at: https://www.unhcr.org/53a9e0439.pdf.

٣. **عدم القدرة على السفر والانتقال:** تحرم الجنسية العديمين من حرية السفر والانتقال بين البلدان، وقد تواجههم صعوبات في منح تأشيرات السفر أو الحصول على حماية دولية من المجتمع الدولي.
٤. **عدم القانونية:** يتعرض الأفراد العديمو الجنسية للعيش في حالة عدم القانونية، مما يعني أنهم غير محميين بحماية القانون ولا يحتلون أي وظيفة قانونية أو إدارية.
٥. **صعوبة الحصول على الحماية الدولية:** تتعرض الأفراد العديمو الجنسية لصعوبات في الحصول على الحماية الدولية عند مواجهتهم للاضطهاد في بلدانهم أو في الدول المضيفة التي يعيشون فيها.
٦. **عدم القدرة على إبراز أو هوية أولادهم:** يواجه الأشخاص العديمو الجنسية صعوبة في إثبات هوية أولادهم، وعلى الرغم من أن العديد من الدول تمنح حقوق المواطنة للأطفال الذين ولدوا على أراضيها، إلا أن الأطفال الذين ولدوا لعديمي الجنسية لا يملكون هذه الحماية.

وبسبب تلك التحديات، يحتاج المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات وتحديد السبل لحماية حقوق الأشخاص العديمي الجنسية ومنع حدوث حالات انعدام الجنسية المستقبلية[٢٣].

ثالثا: أسباب انعدام الجنسية:

تعد أسباب انعدام الجنسية متنوعة ومختلفة، وتختلف حسب البلد والنظام القانوني، ومن أهم أسبابها:

١. **تعرض اللاجئين والمهاجرين لانعدام الجنسية:** يتعرض اللاجئون والمهاجرون لخطر انعدام الجنسية بسبب تشريعات الجنسية المعقدة والمتغيرة في الدول المضيفة، ويحصل ذلك في الغالب عندما يشقون خطوط الفرار من الصراعات العسكرية والحروب أو والفقر والظلم الذي يواجهونه في بلدهم، ويظلون من دون أي حماية أو إدراج قانوني من الدول التي يفرون إليها[٢٤].
٢. **قوانين الزواج والطلاق:** يعرض عدد من الأطفال لخطر انعدام الجنسية نتيجة لعدم إدراج أسمائهم في وثائق الزواج أو الطلاق، وأحيانًا يحدث هذا نتيجة للعديد من الأسباب مثل الفقر والجهل وعدم الاهتمام بتسجيل الأحوال المدنية[٢٥].
٣. **الحرب والصراعات:** يتعرض الأشخاص لخطر انعدام الجنسية بسبب الفوضى التي خلفتها الحروب والصراعات الدائرة في العديد من الدول، حيث لا يعترف النظام القائم بأي هوية أو جنسية سوى التي يذكرها الشخص نفسه[٢٦].

---

[٢٣] روجينا خوري، غادة خوري، حالة اللاجئين و العديمي الجنسية في الشرق الأوسط، دار المعارف، ٢٠١٥، ص ٦٥.

[٢٤] وائل عقيل، الاستحقاقات القانونية للمحتملين للحصول على الجنسية. مركز الحقوق الإنسانية، الجامعة العربية، ٢٠١٦، ص ٧٦.

[٢٥] روجينا خوري، غادة خوري، مرجع سابق، ص ٦٨.

[٢٦] وائل عقيل، مرجع سابق، ص ٨٢.

٤. **التعرف بالتقليد العشائري:** يتصل بعض الأفراد بالتقاليد العشائرية المجتمعية، وهذه الممارسات قد تؤدي إلى تعريض بعض الأفراد لانعدام الجنسية نتيجة انتمائهم إلى عشيرة لا ترتبط ببلد معين[٢٧].

٥. **قيود النظام السياسي:** في بعض البلدان، تضع قوانين الجنسية بعض القيود وتنص على شروط محددة للحصول عليها، وهي الشروط التي غالباً ما تؤدي إلى حالات انعدام الجنسية، وت هذه الشروط مثل حصول الطفل على صحيفة وثائقية من قبل السفارة، أو حتى ضرورة التعرض للشروط الحضارية والإثنية[٢٨].

٦. **العرق والانتماء الديني:** يعاني الأشخاص من خلفيات عرقية أو دينية من خطر انعدام الجنسية في بعض الحالات نتيجة للتمييز العنصري أو الديني أو الثقافي المنتشر في بعض الدول.

يتعين على المجتمع الدولي التركيز على الأسباب التي تؤدي إلى انعدام الجنسية، وتبني السبل المناسبة والحلول اللازمة لتحسين حياة من يعانون من هذا الوضع، وضمان حقوقهم وحريتهم بالتحول إلى مجتمعات حرة ومستقرة[٢٩].

رابعا: خطورة انعدام الجنسية:

تمثل حالة عدم الجنسية أو وجود عديمي الجنسية خطراً كبيراً على الأفراد ومجتمعاتهم والدول التي يعيشون فيها. بدون الجنسية، يصبح من الصعب بشكل كبير على الأفراد الوصول إلى الخدمات الحكومية والمنافع الاجتماعية، ويواجهون صعوبة في العيش بكرامة والمشاركة الكاملة في المجتمع.

علاوة على ذلك، قد يفتقر عديمو الجنسية إلى الحماية القانونية والحقوق الأساسية، وهم عرضة للتمييز والاضطهاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الوجود الكبير لعديمي الجنسية إلى زيادة التوترات والصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات المضيفة[٣٠].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون عديمو الجنسية سبباً للهجرة غير الشرعية والتشرد، مما يؤثر على الأمن والاستقرار في الدول المضيفة ويزيد من تحديات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

لذلك، يجب على الدول العمل بنشاط للحد من الحالات التي تؤدي إلى حدوث عديمي الجنسية وتحسين الوضع للأفراد الذين يواجهون هذه المشكلة. ويشمل ذلك إصلاح قوانين المواطنة والإدارية لتجعلها أكثر

---

[٢٧] عبد السلام محمد مطر، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

[٢٨] محمد حسين، مرجع سابق، ص ٧٩

[٢٩] غدير القصيبي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

[30] Michael Washington, What does it mean to be stateless? Modern perspectives on statelessness studies. Accountability, 2018, P. 89. Darren George, The astonishing plight of stateless persons. Constitutional Studies Journal, 2015, P. 57.

شمولًا وعدم تمييزية وتعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة البيانات السكانية. كما يجب توفير الوثائق والإجراءات اللازمة للأشخاص للحصول على الجنسية، وتقديم الدعم والحماية اللازمين لعديمي الجنسية. وينبغي للدول العمل على تعزيز التعاون الدولي لمعالجة هذه المشكلة، والعمل على المستوى الدولي لتحديد وتحقيق واجباتها الدولية فيما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية للأفراد والحد من حالات العديمية في الجنسية[١].

المطلب الثاني

آليات حماية الفئات الأكثر ضعفاً في إطار الاتفاقيات الدولية

تمهيد وتقسيم:

تعتبر الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان أدوات قانونية دولية تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. يتعين على الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات تحقيق الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتطبيق المعايير المتفق عليها[٢].

---

(1) Bill Hilton, Stateless persons: Abolishing borders and mobilizing homes. Centre for Migration Research and Studies, 2016, P. 408.

(٢) من أهم الاتفاقيات في هذا الشأن : ١- هيئة الأمم المتحدة للحقوق الإنسان. (٢٠٢١). عن حقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/ar/aboutus/pages/whatarehumanrights.aspx

٢- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (٢٠٢١). اتفاقيات دولية لحقوق المرأة. https://www.unwomen.org/ar/what-we-do/implementation-support/treaty-body-support/international-womens-human-rights-instruments

٣- هيئة الأمم المتحدة للاجئين. (٢٠٢١). الحقوق الإنسانية الدولية وحماية اللاجئين. https://www.unhcr.org/ar/the-rights-of-refugees.html

٤- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (٢٠٢١). الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان. https://www.icrc.org/ar/topic/international-humanitarian-law/principles/international-human-rights-law/treaties-customary-law

٥- منظمة العفو الدولية. (٢٠٢١). قواعد حقوق الإنسان الدولية. https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/legal-framework-for-our-work/international-human-rights-law/

٦- المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. (٢٠٢٠). الاتفاقيات الدولية التي وقعتها العراق في مجال حقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/Iraq.aspx

٧- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان. (٢٠٢١). الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/AR/Countries/MENARegion/Pages/SDIndex.aspx

تعد مسؤولية الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان جزءاً هاماً من توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً، والتي تشمل النساء والأطفال واللاجئين وعديمي الجنسية. وتعتبر هذه الفئات هي الأكثر تضرراً من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل العنف الجنسي والإجبار على العمل وحرمان الحق في التعليم والرعاية الصحية[١].

تتضمن الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان العديد من الأحكام والمواد التي تتعلق بحماية الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، واتفاقية تجنب اللاجئين العديمي الجنسية عام ١٩٥٤.

ومن خلال تطبيق تلك الاتفاقيات الدولية، يمكن للحكومات أن تضع معايير وضوابط صارمة تهدف إلى توفير الحماية اللازمة للفئات الأكثر ضعفاً، وتسعى أيضاً إلى تعزيز حقوق الإنسان والتمتع بها والتصدي لأي انتهاك لها[٢].

ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الدراسة في هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول: أهمية دور الاتفاقيات الدولية للحقوق الأنسان في تحسين أوضاع الفئات المستضعفة.

الفرع الثاني: المسؤولية القانونية للدول في تطبيق الاتفاقيات الدولية للحقوق الأنسان وتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً.

الفرع الأول

أهمية دور الاتفاقيات الدولية للحقوق الأنسان

في تحسين أوضاع الفئات المستضعفة

تلعب الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان دوراً حاسماً في توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً، وهذا يعني النساء والأطفال واللاجئين وعديمي الجنسية. وتساعد الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم، بحيث تحث الدول على تعزيز تطبيق القوانين والمعايير وتحقيق الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان[٣].

ومن خلال توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً، يسعى القانون الدولي إلى ضمان حماية كاملة لحقوق هذه الفئات وتحقيق المساواة الكاملة بين الجميع. فعلى سبيل المثال، تحظى النساء والأطفال واللاجئين وعديمي

٨- هيئة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية. (٢٠٢١). اتفاقيات حقوق الإنسان والتغير المناخي. https://unfccc.int/topics/gender/workstreams/gender-and-climate-change/the-unfccc-and-the-international-human-rights-framework.

[١] د. لؤي إبراهيم عبد الله الجبوري، مرجع سابق، ص ٩٠.

[٢] د. محمد أمين الميداني، مرجع سابق، ص ١٠٢.

[٣] د. حسين محمد على خشفة، مرجع سابق، ص ٧٦.

الجنسية بحماية خاصة تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث يركز على تعزيز حمايتهم وتحقيق حقوقهم في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، تشتمل الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان على الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية من العنف والتمييز، والوصول إلى العدالة والمساواة. وتوفر هذه الاتفاقيات المرجعية اللازمة لتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا عن طريق نصوصها القانونية التي تعزز حمايتهم وتحفظ حقوقهم الأساسية.

وبالتالي، فإن الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان تعزز أيضًا التنمية المستدامة وتسهم في تحقيق الهدف المشترك للبشرية في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمعات[١].

أولا: أهمية الاتفاقيات الدولية للحقوق الأنسان في توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا:

تعد الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أدوات قانونية دولية هامة تسعى إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والفئات الأكثر ضعفًا. ومن أهم أهميات هذه الاتفاقيات في توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا[٢]:

- **تعزيز حقوق الفئات الأكثر ضعفًا:** تحتوي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على مجموعة من البنود والمواد التي تمنح الفئات الأكثر ضعفًا حقوقًا وحماية إضافية، والتي يتعين على الدول الوفاء بها.
- **الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان:** عندما تنضم الدول إلى هذه الاتفاقيات، فإنها تلتزم بالحفاظ على حقوق الإنسان والتعامل بعدالة ومساواة مع جميع المواطنين دون تمييز.
- **توفير إطار قانوني دولي:** يعمل إطار القانون الدولي المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على تعزيز حقوق الفئات الأكثر ضعفًا، ويساعد في إنشاء تنظيمات ومؤسسات قوية وفعالة لحماية حقوق الإنسان.
- **دعم الأفراد والجماعات المتضررة:** تتضمن هذه الاتفاقيات مواد وضوابط تتيح للأفراد والجماعات المتضررة الحق في طلب الإجراءات القانونية والتعويض في حالة وقوع انتهاكات لحقوقهم.
- **الإشراف والمراقبة:** تلتزم الدول بتقديم تقارير دورية للمراقبين الدوليين المعنيين بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مما يساهم في مراقبة تقدم الدول الوفاء بالالتزامات الدولية التي تم الاتفاق عليها.

---

[١] د. محمد عبد الحميد، "حقوق الإنسان في القوانين الدولية والعربية"، دار الخلفاء الراشدين، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٨٥.

[٢] محمد خليفة، "حقوق الإنسان في الدستور المصري ٢٠١٤ وآفاق التطوير"، مجلة المحاماة العربية، العدد ١٢٧، مايو ٢٠١٥، ص ١٥٧.

- **التعاون الدولي:** تدعو هذه الاتفاقيات إلى التعاون الدولي وتضافر الجهود للتغلب على التحديات والمشاكل التي تؤثر على حقوق الإنسان للفئات الأكثر ضعفاً، مما يؤدي إلى زيادة الحماية والحفاظ على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ثانيا: التحديات التي تواجه الدول في تطبيق الاتفاقيات الدولية للحقوق الأنسان لتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا.

على الرغم من أهمية هذه الاتفاقيات في توفير الحماية القانونية للفئات المستضعفة، إلا أن هناك تحديات تواجه الدول في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً وتحسين أوضاعهم[١]، ومن بين هذه التحديات[٢]:

- تحديات سياسية: قد تواجه الدول تحديات سياسية وأمنية تحول دون تحقيق االلتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان للفئات الأكثر ضعفاً. ويتضمن ذلك الصراعات المسلحة والحروب والتجارة غير الشرعية وتدفق اللاجئين ومشكلات الهجرة غير النظامية.
- التحديات الاقتصادية: قد تواجه الدول تحديات اقتصادية تمنعها من توفير الرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الأخرى للفئات الأكثر ضعفاً. ويمكن أن تكون هناك مشكلات بأنظمة التوزيع والبنية التحتية والتغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي تؤدي إلى تدهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- تحديات التنفيذ: قد تواجه الدول تحديات في تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حيث تكون هناك مشكلات في البنية التحتية وعدم وجود الموارد اللازمة لإنشاء البنية القانونية والادارية لحماية حقوق الإنسان.
- التحديات الثقافية: قد تواجه الدول تحديات ثقافية يصعب عليها تحويل حقوق الإنسان إلى قانون واقعي وعملي للفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالجنس والانتماء القبلي والدين.

---

(1) Lilian Richieri Hanania, "L'interaction entre les normes internationales et nationales des droits de l'homme : un enjeu clé pour la protection des victimes" ،La Revue uridique de l'Enfant ،vol. 1 ،no. 1, 2020, p. 10.

(2) Bertrand Favreau, "Les normes internationales en matière de droits de l'homme : des normes impératives pour les entreprises multinationales" ،Revue des Affaires internationales ،no. 2 ، March 2019 ، p. 129.

- الضعف الإداري: قد تعاني الدول المنكوبة بالحروب والصراعات أو الدول الفقيرة من ضعف في الإدارة والنظام القانوني الذي يمكن أن يحول دون تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لهذه الفئات.
- التحديات المتعلقة بالترجمة إلى مجموعة متنوعة من اللغات: قد يصعب على الدول إيصال بعض الأسس المتعلقة بحقوق الإنسان لفئات الأكثر ضعفًا، حيث يتطلب ترجمة الاتفاقيات إلى مجموعة متنوعة من اللغات.

ثالثا: الخطوات اللازمة لتعزيز تطبيق الاتفاقيات الدولية للحقوق الأنسان وتحقيق توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا:

لكي يتم مواجهة التحديات السابقة فإن ذلك يستدعي البحث عن مجموعة من الخطوات لتعزيز تطبيق الاتفاقيات الدولية للحقوق الأنسان وتحقيق توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا، حيث يمكننا القول أنه لتعزيز تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتحقيق توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا، هناك بعض الخطوات التي يجب اتخاذها، ومن بين هذه الخطوات[١]:

- تعزيز التوعية والتثقيف حول حقوق الإنسان: تأكيد على أهمية تعزيز التوعية والتثقيف حول حقوق الإنسان وأهميتها في مجتمعاتنا.
- تعزيز الدور القانوني والفعالية الإدارية: تحسين الإدارة والنظام القضائي وتسهيل تطبيق حقوق الإنسان عبر تسهيل الحصول على المعلومات والمشورة اللازمة وتحديث النظم والتشريعات القانونية.
- خلق ظروف ملائمة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية: إطلاق مشاريع تنموية واستثمارات في المناطق الأكثر احتياجًا، باتجاه توفير الخدمات والوظائف والدخل.
- التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والتجارب والمراجعة المتبادلة بين الدول والمنظمات.
- المراجعة الداخلية: تقييم السياسات والبرامج والإجراءات والتوجيهات وضمان أنها متوافقة مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان.

---

[١] عبد الوهاب عبد الرؤوف، "الأدوار المختلفة للمؤسسات الدولية والإعلام في دعم حقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٠، يونيو ٢٠١٨، ص ٥٦.

- المراجعة الخارجية: إشراك المنظمات الحقوقية والمراقبين الدوليين والإعلام والجمعيات فى مراقبة وتقييم تنفيذ الاتفاقيات الدولية[١].

ونخلص من ذلك إلى أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تلعب دوراً هاماً في تحسين أوضاع الفئات المستضعفة بتوفير الحماية القانونية، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق المساواة، وتوفير الدعم الإنساني، وتعزيز الجهود الدولية لتحقيق االلتزامات الحقوقية.

[١] إبراهيم الحمزاوي، "حماية المرأة من العنف في القانون المصري والقانون الدولي لحقوق الإنسان"، مجلة جامعة المنيا للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢، يوليو ٢٠١٧، ص ١٤.

الفرع الثاني

المسؤولية القانونية للدول في تطبيق الاتفاقيات الدولية للحقوق الأنسان وتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا

تتحمل الدول المسؤولية القانونية في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا. وفيما يلي بعض النقاط التي توضح المسؤولية القانونية للدول:

١- **التوقيع والتصديق:** يتعين على الدول التوقيع على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتصديقها والتزامها بتطبيق المعايير والتوجيهات الدولية لحقوق الإنسان التي تضمنها هذه الاتفاقيات. ويتعين على الدول أيضًا ضمان تنفيذ هذه المعايير والتوجيهات بنطاق واسع، وتطبيق الإجراءات اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع المجالات[١].

٢- **تنفيذ االلتزامات الدولية:** تضمن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان العديد من االلتزامات التي يجب على الدول تحقيقها وتنفيذها. وتشمل هذه االلتزامات تطوير قوانين الحماية، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا، والحفاظ على السلامة والأمن[٢].

يجب على الدول تحديد الإجراءات الملائمة لتحقيق هذه االلتزامات، وتنفيذها على نحو فعال. ويمكن تحقيق ذلك في الاتي:

- مراجعة التشريعات المحلية: يجب على الدول تحديث قوانينها المحلية وإعادة صياغتها لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- توفير الموارد اللازمة: يجب على الدول توفير الموارد المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ االلتزامات الدولية.
- تشجيع التدريب: يجب على الدول تشجيع التدريب وتنظيم الدورات التدريبية للمسؤولين والعاملين في مجال حقوق الإنسان لتحقيق امتثال دقيق وفعال للاتفاقيات الدولية.
- إقامة آليات التنفيذ: يجب على الدول إقامة مؤسسات مسؤولة عن تنفيذ ومراقبة التزاماتها، مثل المعاهد واللجان.

---

(1) Adeline Marie, "Les femmes et les droits de l'homme en droit interne français et en droit international" ،Revue trimestrielle des droits de l'homme ،no. 116 ،October 2018 ،p. 973.

(٢) سهى خلف الله، "حقوق اللاجئين في المواثيق الدولية والتشريعات المصرية"، مجلة الحقوق، العدد ٣٥، يوليو ٢٠١٩، ص ١٠٢.

- الشفافية: يجب على الدول العمل بشكل شفاف من خلال إعداد تقارير دورية توضح إنجازاتها في تطبيق االلتزامات الدولية.

بشكل عام، يجب على الدول تحديد الإجراءات الملائمة لتحقيق االلتزامات الدولية التي تضمنها االتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها على نطاق واسع وفعال لتعزيز حقوق الإنسان ودعم المجتمع والتنمية في البلدان.

٣- الرصد والتقييم: تعتبر مراقبة تنفيذ االتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من المهام المهمة التي يجب أن تتم بالتنسيق بين الدول والهيئات الدولية لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتحسين وضعها في العالم. ويشمل هذا الأمر تقدير التقدم المحرز وصياغة التقارير اللازمة للتعرف على الأوضاع والاحتياجات وتحديد الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الإنسان[١].

وعلى سبيل المثال، فإن الدول عضوة في الأمم المتحدة يشترط عليها أن ترسل تقارير دورية تفيد بالتقدم المحرز في تنفيذ االتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. كما يجب عليها أن تشارك في استعراض دوري شامل لتقييم مدى تماشي االتفاقيات مع الواقع المحلي وتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه حقوق الإنسان في الدولة[٢].

كما يشارك المجتمع المدني والهيئات الدولية المختلفة في هذه المراقبة والتقييم لتقديم ملاحظات وملاحظاتهم وتوصياتهم إلى الدول، بهدف صياغة السياسات والإجراءات التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئات الدولية المختلفة بمراقبة التزام الدول باالتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عن طريق وضع التوصيات والقرارات والتقارير المحددة التي تحث على احترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة للمجتمعات المتضررة والفئات الأكثر ضعفًا[٣].

وبشكل عام، يجب أن تتعاون الدول والهيئات الدولية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية في مراقبة تنفيذ االتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتحليل وتقييم التقدم المحرز في حماية حقوق الإنسان والعمل على تحسين الأوضاع في الدول.

٤- إنشاء آليات مستقلة: توفير آليات مستقلة وفعالة لرصد وتقييم تنفيذ االتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان يعتبر مهماً لضمان تحقيق حماية حقوق الإنسان في الدول. وتشمل هذه الآليات المحامين العامون والمراقبين

---

(1) Vincent Chetail ،"Le droit international des réfugiés : de la protection à la gestion" ،Revue française de droit administratif ،no. 5 ،September–October 2019 ،p. 937.

[٢] عزيز الشمري، "حماية الحريات الأساسية في الكويت: دراسة مقارنة مع القوانين الدولية والعربية"، مجلة خبراء القانون، العدد ٩، أغسطس ٢٠١٦، ص ٤٢.

[٣] عبد الوهاب عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص ٦٦.

الدوليين ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، والتي تضمن الاتصال بالحكومات فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والتدخل في المناسبات القانونية عند الضرورة[١].

أيضاً، فقد أظهرت التجارب في العديد من الدول أنه قد يحدث فعلًا بين الحكومة والمجتمع المدني أن توجد فجوات في المعرفة المتبادلة، ولا يمكن التوصل إلى الحالة المطلوبة إلا بتطوير آليات فعالة لرصد وتقييم تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

لذلك، يجب على الدول توفير آليات مستقلة وفعالة لرصد وتقييم تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي يمكن أن تتضمن[٢]:

- **المحامين العامون:** يمكن للحكومات عند استقبال شكوى بانتهاك حقوق الإنسان، تعيين محامي عام للوظيفة الجرائدية للبحث في الشكاوى والمطالبات المرتبطة بحقوق الإنسان.
- **المراقبين الدوليين:** يتم تعيين المراقبين الدوليين بواسطة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية لمراقبة الحقوق الإنسان في الدول المعنية وإعداد التقارير الخاصة بهم.
- **المنظمات غير الحكومية:** المنظمات غير الحكومية والمصادق عليها تشارك في العمل على حماية حقوق الإنسان في الدول، وتقدم التوجيه والدعم والتوعية للفئات المعنية.
- **نشطاء المجتمع المدني:** يلعب نشطاء المجتمع المدني دوراً هاماً في رصد وتوثيق التجاوزات في حقوق الإنسان وجلب الانتباه إلى الحاجة لتنفيذ التحسينات اللازمة. هم يعملون في المشهد المحلي بشكل قوي ويعرفونه جيداً وبالتالي فهم قادرون على رصد الخروقات بفعالية أفضل من أي شخص آخر[٣].

يهدف توفير هذه الآليات إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتحسين حماية حقوق الإنسان في الدول.

---

[١] فهد الحربي، "حقوق الطفل في القانون الكويتي والمواثيق الدولية"، مجلة النقض والتفويض، العدد ١٧، يناير ٢٠١٨، ص ١٢.

[٢] د. محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٩٩.

[٣] عادل المفتاح، "الديون العمومية والخاصة وحقوق الإنسان في الكويت"، مجلة القانون الدولي والمقارن، العدد ١٣، سبتمبر ٢٠١٤، ص ١٧.

٥- **توفير الحماية والمساءلة:** الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان هي واجب الدول ومسؤوليتها الأساسية. يجب عليها توفير الحماية اللازمة والإجراءات اللازمة للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمعات، والتي تشمل الأطفال والنساء والأقليات العرقية والدينية وذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين والمشردين[١].

وعندما يتم انتهاك حقوق هذه الفئات، يجب على الدول اتخاذ إجراءات للتحقق من الواقع ومعاقبة المتسببين في الانتهاكات وتوفير العدالة للضحايا. ويشمل ذلك:

- **توفير الحماية:** يجب على الدول توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً وتحميتهم من الانتهاكات المحتملة، وبما يتمثل في تعزيز الأمن والحماية الشخصية، وتقديم المأوى والغذاء والرعاية الصحية والأمن الغذائي.
- **محاسبة المتسببين:** يجب على الدول اتخاذ إجراءات لمحاسبة المتسببين في الانتهاكات وتحديد المسؤوليات وتطبيق القانون عليهم بشكل صارم وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية.
- **تقديم العدالة:** يجب على الدول توفير إجراءات قانونية فعالة ومتاحة للفئات المعنية لتقديم العدالة والتعويض في حالة الانتهاكات لحقوق الإنسان، ويشمل ذلك الوصول إلى العدالة والنظر في المسألة بشكل مستقل وعادل دون تضييق أو ضغط.
- **التوعية والتثقيف:** يجب على الدول تعزيز التوعية والتثقيف في المجتمعات بشأن حقوق الإنسان والدفاع عنها، وتشجيع النشطاء والمنظمات غير الحكومية ورفع الوعي بالمسائل المتعلقة بهذه الحقوق[٢].

بشكل عام، يجب على الدول العمل لتوفير الحماية اللازمة وتقديم العدالة للفئات الأكثر ضعفاً، وضمان تطبيق القانون والمساءلة والعدالة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحسين أوضاع الحقوق الإنسانية في المجتمعات.

٦- العدالة التعويضية:

يتطلب حماية حقوق الإنسان توفير العدالة التعويضية للضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات في حقوقهم. وعادةً ما تكون هذه الانتهاكات أكثر شيوعاً بين الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، مما يجعل هذه المسألة أكثر أهمية[٣].

---

[١] د. بدرية عقعاق، تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي والوسائل الدولية لحمايتها، دار الفكر والقانون، ٢٠٢٣، ص ٩٨.

[٢] د. سهي خلف الله، مرجع سابق، ص ١٢٠.

[٣] سلمان الرشيدي، "تعزيز نظام الحقوق الأساسية في الكويت بموجب المواثيق الدولية"، مجلة الدراسات القانونية والإدارية، العدد ٧، يناير ٢٠١٧، ص ٦٧.

وبشكل عام، يجب على الدول توفير التعويض المالي للضحايا الذين تعرضوا للأذى جراء انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بما يتضمن[١]:

- **تحديد المسؤولية:** يجب على الدول تحديد المسؤولية لتحديد من المسؤول عن الضرر الناجم عن الانتهاكات، ومن ثم يمكن تحديد التعويض المناسب.
- **تقدير التعويض:** يجب على الدول تحديد تقدير لتعويض المالي اللازم لتحمل تبعات الأذى الناجم عن الانتهاكات الحقوقية، مع مراعاة السياق المحلي والدولي واحتياجات الفرد والمجتمع.
- **توفير التعويض:** يجب أن يتم تقديم التعويض بطرق تلبي احتياجات الضحايا، مثل الصحة، والمأوى، والتعليم، وكذلك التعويض المالي.
- **التقليل من التكلفة:** يجب على الدول التأكد من أن توفير التعويض لا يؤدي إلى الانفاق الدرر نظراً لحجم الأعداد التي تحتاجه واللاختلافات في قدراتها المالية.

وبشكل عام، يجب على الدول توفير التعويض المالي للضحايا الذين تعرضوا لهذه الانتهاكات. ويمكن أن تشمل عملية توفير التعويض إجراءات مثل تحديد المسؤولية، وتقدير التعويض، وتوفير التعويض، والتقليل من التكاليف. يتعين على الدول العمل بجد للتأكد من توفير هذا النوع من العدالة للفئات الأكثر ضعفًا، وتحسين أوضاع الحقوق الإنسانية في المجتمعات[٢].

ومن هنا يمكننا القول أنه يتعين على الدول تحمل المسؤولية القانونية في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا وضمان تطبيق المعايير والتوجيهات الدولية لحقوق الإنسان المتفق عليها.

الجدير بالذكر أنه هناك العديد من الدول حول العالم التي قامت بتطبيق الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان لتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا. ومن بين هذه الدول:

- **النرويج:** تعتبر النرويج واحدة من الدول الرائدة في حماية حقوق النساء والأطفال، وذلك بفضل تطبيقها للعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. تسعى النرويج لتحسين حوكمتها والحد من التمييز، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر ضعفًا، والقضاء على العنف وفتح باب الاندماج الاجتماعي[٣].

---

[1] Vincent Chetail ،"Le droit international des réfugiés, op. cit, p. 945.

[٢] عبد الرحمن الدخيل، "حماية اللاجئين في الكويت بموجب المواثيق الدولية"، مجلة الأمن الدولي، العدد ٧، أكتوبر ٢٠١٧، ص ٣٠.

[٣] بيان النرويج في الأمم المتحدة حول الترويج والحماية لحقوق الأطفال:

- **أيرلندا:** تسعى أيرلندا لتحسين وضع الفئات الأكثر ضعفاً، والتي تتضمن النساء والأطفال واللاجئين والمهاجرين وذوي الإعاقة، من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتعمل الحكومة الأيرلندية على مكافحة التهميش والتمييز وتحديد الضرر المستمر للفئات الضعيفة[١].
- **كندا:** تهتم كندا بحماية حقوق النساء والأطفال، والتي تعتبر الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. وتعمل كندا بجد لتطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة للحقوق الإنسان، وتعطي أولوية لقضايا التعليم والرعاية الصحية والمساواة في الحياة الاجتماعية والسياسية[٢].
- **الأرجنتين:** تعتبر الأرجنتين واحدة من الدول الرائدة في مجال حماية حقوق الإنسان، وذلك عبر العمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتهتم الحكومة الأرجنتينية بإتاحة فرص المساواة والحقوق للفئات الأكثر ضعفاً، وخاصةً النساء والأطفال[٣].

يمكن القول بأن توفير الحماية الدولية للفئات الأكثر ضعفاً يتوقف على تطبيق الدول للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتحقيقها في الواقع بفعالية، والعمل على تحسين وضع الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

---

https://www.norway.no/en/missions/UN/statements/statements/hr-statement/hr-statement-on-promoting-and-protecting-the-rights-of-children

[١] المقالة الرائدة عن دور المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الترويج والحماية للفئات الأشد ضعفاً:
https://www.humanrights.ie/society-culture-and-human-rights/the-role-of-international-human-rights-standards-in-promoting-and-protecting-vulnerable-groups

[٢] الصفحة الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية الكندية حول حقوق النساء:
https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/human_rights-droits_homme/rights_women-droits_femmes.aspx?lang=eng

[٣] الإرشادات القانونية للمحكمة الإدارية للاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص حقوق اللاجئين والمهاجرين في الأرجنتين:
https://www.justice.gov/eoir/page/file/1073066/download

المبحث الثاني

حماية الفئات الأكثر ضعفاً في إطار التشريع المصري والكويتي

تمهيد وتقسيم:

توحيد القوانين والإطار القانوني يتعلق في هذا الشأن بالحفاظ على التزام الدول بتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفًا. ويأتي ذلك من خلال توحيد القوانين والإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان وضمان النهوض بها في جميع أرجاء العالم، وتفعيل النصوص التي توفر الحماية اللازمة، في الدساتير والقوانين الداخلية للدول[١].

لهذا فإن التزام الدساتير الداخلية للدول بتفعيل كافة النصوص التي توفر الحماية بالتحقق من إلزام الدول بتفعيل النصوص الموجودة في الدساتير الداخلية للدول، والتي توفر الحماية الكاملة للفئات الأكثر ضعفًا، مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والأطفال والمسنين واللاجئين والمهاجرين والشرائح الأخرى، وذلك بتفعيل كافة النصوص التي تشمل هذه الحقوق في دستور الدولة[٢].

ويأتي هذا التزام من حاجة العالم اليوم إلى الحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كافة الدول وتوفير الحماية اللازمة للفئات الأكثر ضعفًا. وعلى مستوى الدساتير الداخلية للدول، يتوجب توفير تشريعات ونصوص تفصل الحماية الأساسية والحريات الأساسية للفئات الأكثر ضعفًا، والتعهد بتفعيل هذه النصوص، وضمان أن يتم تطبيقها وتنفيذها بشكل فعال.

وتعتبر الدساتير الداخلية للدول مصدراً هاماً لتنظيم الدوافع والإجراءات الحكومية، كما أنها أساسية في تحديد حقوق المواطنين وتنظيم الأنشطة الحكومية. ولذلك، فإن الدساتير الداخلية للدول تشكل خطوة أساسية في تعزيز حقوق الإنسان والحماية المقدمة للفئات الأكثر ضعفًا[٣].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفعيل كافة النصوص التي تتعلق بحماية الفئات الأكثر ضعفًا في الدساتير الداخلية للدول يساعد في تشكيل الدول التي تلتزم بهذا الالتزام وفقًا لتعهداتها والقيم الإنسانية والأخلاقية والدينية التي تنادي بها.

---

(1) Elizabeth S. Anderson, The Imperative of Integration, Princeton University Press, 2010, p. 11.

(2) Manfred Nowak and Elizabeth McArthur, The United Nations Convention against Torture: A Commentary, Oxford University Press, 2008, p. 28.

(٣) رد الطفيلي، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الدساتير العربية، مجلة الدستور، العدد ١٤، ٢٠١٩، ص ٥٣.

ومن الأهمية بمكان أن تلتزم الدول بتفعيل كافة النصوص التي تتضمن حماية الفئات الأكثر ضعفًا وأن تكون جاهزة للاحتفاظ بهذه النصوص وتفعيلها بشكل فعال، حيث تعتبر هذه الخطوة ضرورية لتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً وتحقيق التنمية المستدامة في حياتهم.

ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: حماية الفئات الأكثر ضعفاً في التشريعات المصرية.

المطلب الثاني: حماية الفئات الأكثر ضعفاً في التشريعات الكويتية.

المطلب الأول

حماية الفئات الأكثر ضعفاً في التشريعات المصرية

تعد مصر الدولة الأولى التي وقعت على مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد اعتمدت دستورا جديدا في عام ٢٠١٤ يعزز حماية حقوق الإنسان. وفي منتصف ٢٠٢٠، قرر قاضي محكمة دستورية مصرية إلغاء بعض الأحكام الإجرائية التي تنظم عمليات الإحالة إلى القضاء العسكري، ما يمنع المحاكم العسكرية من محاكمة المدنيين[١].

وتشمل بعض اللوائح والتشريعات التي تحمي حقوق الإنسان في مصر: الدستور المصري، والقانون المصري المتعلق بالأحوال الشخصية، والقانون المصري المتعلق بحماية المرأة من العنف الأسري، والقانون المصري المتعلق بحماية حقوق الإنسان.

كما تعمل مصر على تشجيع الأفراد على الدفاع عن حقوقهم والتحدث بكل حرية وبدون قيود، وتشجع المختصين الحقوقيين والمنظمات الحقوقية على التعاون والتحالف في توفير الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان[٢].

هذا وتبذل مصر قصارى جهدها لتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفاً من النساء والأطفال وعديمي الجنسية[٣].

وترى الباحثة أنه يعمل النظام الحكومي في مصر على تعزيز الشفافية وتطبيقها في أداء الحكومة، وتحقيق مبدأ الشفافية بشكل عام من خلال تطبيق القوانين واللوائح والتشريعات المناسبة.

---

[١] "محكمة دستورية تقضي بعدم دستورية إحالة المدنيين للقضاء العسكري، صحيفة الغد. ١٨ يونيو ٢٠٢٠. https://www.alghad.com/articles/2337277-القضاء-المصري-يوقف-إحالة-المدنيين-للقضاء-العسكري.

[٢] حسن الشافعي. "حقوق الإنسان والدستور المصري الجديد، دار العلم للملايين، مصر، ٢٠١٤، ص ١٦٥.

[٣] إبراهيم الليثي، مرجع سابق، ص٩٠.

كما أن المشرع حرص على إضفاء القيمة الدستورية للحق في الحماية الاجتماعية، وقد جاء ذلك في دستور مصر عام ٢٠١٤ الذي نص بصراحة على حقوق المواطنين في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. ففي المادة ١٧، تلتزم الدولة بتوفير خدمات التأمين الاجتماعي لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي، ويحظى بالضمان الاجتماعي في حال عدم قدرته على تأمين حياة كريمة لنفسه وأسرته، أو في حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتلتزم الدولة بتوفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة، وفقاً للقانون. كما تلزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً، وذلك بموجب المادة ١١/٤ من الدستور[١].

ويتضمن الدستور أيضاً التزام الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وتنظيم القوانين إسهام المواطنين في اشتراكاتهم أو إعفائهم منها طبقا لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة بموجب المادة ١٨/ ٣،٤ من الدستور[٢].

ويهدف النظام الاقتصادي في مصر إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. المادة ٢٧/ ١ من الدستور أشارت إلى هذا الهدف وأكدت على ضرورة تحقيقه في إطار النظام الاقتصادي المعتمد.

ينص الدستور على حقوق الفئات الحساسة في المجتمع، حيث تلتزم الدولة بتكفل المسكن الملائم والآمن والصحي للمواطنين، بما يحافظ على كرامتهم الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية وفقاً للمادة ١/٧٨ من الدستور. كما ينص الدستور على حق كل مواطن في الحصول على غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة ، وفقاً للمادة ٧٩ من الدستور[٣].

وعن حقوق الأطفال، فإن كل طفل يحق له الحصول على اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري ومجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية، وفقاً للمادة ٨٠ من الدستور. كما تكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع بموجب المادة ٨٠ من الدستور.

---

(١) نورا عبد المقصود عبد الله عيسي، السياسات العامة للحماية الاجتماعية في الدول الناشئة بالإشارة إلى مصر، دار البديل للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٨.

(٢) مصطفي يسري عبد الغني، مظلة الحماية الاجتماعية في مصر، دار غراب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٦٥.

(٣) نورا عبد المقصود عبد الله عيسي، مرجع سابق، ص ٢٢.

وتلتزم الدولة أيضاً بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً ورياضياً وتعليمياً، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين بموجب المادة ٨١ من الدستور. كما تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وفقاً للمادة ٨٣ من الدستور. تراعى الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين(١).

ينص الدستور بصراحة على التزام الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها مصر، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأوضاع المقررة، وذلك وفقاً للمادة ٩٣ من الدستور. كما ينص الدستور على أن رئيس الجمهورية يمثل الدولة في علاقاتها الخارجية ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا للأحكام الدستورية المعمول بها وفقاً للمادة ١/١٥١ من الدستور.

ويضع القانون المصري شرط المعاملة بالمثل عندما يتعلق الحق في الحماية الاجتماعية للأجانب المقيمين في مصر، وفقاً للمادة الأولى من قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠. كما يسري قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويعتبر سارياً على ذوي الإعاقة والأقزام من الأجانب المقيمين في مصر بشرط المعاملة بالمثل، وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(٢).

وقد أجاز المشرع بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من شرط المعاملة بالمثل للاعتبارات التي تقدرها الدولة، وذلك وفقاً للمادة ١ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠.

يمنح قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ الفرد الفقير والأسرة الفقيرة حق الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي وفقًا لأحكام هذا القانون، ويتم تحديد حالة الفقر للفرد والأسرة بالبحث الاجتماعي الميداني المعتمد على مؤشرات الاستهداف التي تشمل الدخل والتعليم وعدد الأفراد والعمل وحالة السكن والحالة الصحية، وأي مؤشرات أو معايير أخرى لقياس فقر الأفراد والأسرة المستهدفة في الريف أو الحضر

---

(١) أحمد عبد التواب محمد بهجت، حماية التشريعات الاجتماعية للعامل، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤٠.

(٢) أيمن خليفة جاد محمد، تطور الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التجارب العالمية والمحلية، تكافل وكرامه نموذجا، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة بني سويف، المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠٢٣، ص ١٦٠.

يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بموجب المادة ٤ من القانون. وقد أجرى المشرع تعديلًا على القانون بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥، وأعطى الرئيس المجلس الوزراء سلطة استحداث برامج تستهدف فئات غير مشمولة بمساعدات الضمان الاجتماعي الشهرية الواردة بهذا القانون، ويصدر بتحديد ضوابط وقيمة الحد الأدنى والحد الأقصى لهذه البرامج قرار من رئيس مجلس الوزراء، كما جرى رفع المعاشات في مصر وزيادتها بنسبة ٥٧,٥٪ من شهر يوليو ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٨. [١]

تم إنشاء برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥، وهو برنامج يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي ولها أطفال في الفئة العمرية ٠–١٨ سنة، أما برنامج كرامة فهو يستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج، وغير قادرة على الكسب، مثل كبار السن ٦٥ فأكثر أو الذين يعانون من عجز كلي أو إعاقة تمنعهم عن العمل، ويتم تنفيذ البرنامج على مدار ثلاث مراحل خلال ثلاث سنوات، ويتولى وزير التضامن الاجتماعي إصدار القرارات المنظمة لعمل برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة"[٢].

وقد تم تنفيذ حزمة إجراءات حمائية لتحسين المعيشة في مصر وتقديم الدعم للمواطنين. شملت الحزمة المخصصات التموينية، حيث تم رفع قيمة دعم التموين للفرد الواحد بنسبة ١٤٠٪ من ٢١ جنيهًا إلى ٥٠ جنيهًا، ما يعني أن ٨٠٪ من المواطنين يستفيدون من هذا الدعم. وتزايدت قيمة السلع التموينية في الموازنة العامة للدولة من أقل من ١٧ مليار جنيه في ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٨٥ مليار جنيه في ٢٠١٧/٢٠١٨.

وزادت المعاشات بنسبة ١٥٪ وبحد أدنى ١٥٠ جنيهًا، بدلاً من ١٣٠ جنيهًا، فيما يستفيد من نظام المعاشات أكثر من ١٠ ملايين مواطن بالإضافة إلى أسرهم. وتبلغ قيمة تكلفة المعاشات ٤٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، وفي العام الماضي بلغت ١٦٠ مليار جنيه، وتبلغ قيمة الزيادة الجديدة في الميزانية الجديدة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ١٩٠ مليار جنيه[٣].

وتم منح علاوة دورية بنسبة ٧٪ للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية وعلاوة استثنائية بنسبة ٧٪، بحد أدنى للعلاوتين ١٣٠ جنيهًا، لمواجهة الغلاء. كما حصل العاملون غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية على علاوة دورية بنسبة ١٠٪ بحد أدنى ٦٥ جنيهًا وعلاوة غلاء استثنائية بنسبة ١٠٪ بحد أدنى ١٣٠ جنيهًا.

---

(١) على غانم، برامج الحماية الاجتماعية في الجمهورية الجديدة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد ٢١، العدد ٨٣، ٢٠٢١، ص ٤٠.

(٢) أيمن خليفة جاد محمد، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٣)

وتم زيادة حد الإعفاء الضريبي وإقرار نسبة خصم ضريبي لفئات محدودي الدخل بقيمة إجمالية تبلغ من ٧ إلى ٨ مليارات جنيه، ووقف العمل بضريبة الأطيان على الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات لتخفيف الأعباء الضريبية على القطاع الزراعي.

تم إطلاق برنامج "حماية أطفال بلا مأوى" بتمويل يقدر بحوالي ١٧٠ مليون جنيه، ويهدف البرنامج إلى رعاية الطفل حتى الانتهاء من تعليمه المدرسي أو الجامعي أو التعليم الفني، وتحسين البنية التحتية لمؤسسات الرعاية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية.

تم تنفيذ نظام الأسر البديلة لتوفير رعاية مناسبة للأطفال من سن الميلاد وحتى الاستقرار بالعمل أو الزواج. كما تم تنظيم اللائحة التنظيمية لبرامج الرعاية الصحية لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي، ويستفيد نحو ٧,٢ مليون نسمة في جميع محافظات الجمهورية من هذه البرامج[١].

هذا وقد تم تمكين الفئات الضعيفة والمستحقين للضمان الاجتماعي من الانخراط في عملية التنمية والإنتاج بموجب قانون الضمان الاجتماعي الذي ألزم مديريات التضامن الاجتماعي بمساعدتهم، حيث يمكنهم الاستفادة من التدريب والمنح لإنشاء مشاريع إنتاجية أو خدمية، والحصول على قروض صغيرة، كما يقدم لهم المساعدة في الحصول على الأدوات والآلات اللازمة لعملهم وانتاجهم، وتستمر المساعدة حتى استحقاق الضمان الاجتماعي المقرر لهم، وينص القانون على ذلك في المادة ١٢.

المطلب الثاني

حماية الفئات الأكثر ضعفاً في التشريعات الكويتية

يوجد عدد من النصوص القانونية في الدستور الكويتي التي توفر الحماية للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك: الباب الثالث من الدستور الكويتي يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويحمي حقوق الأفراد والحريات الأساسية التي يتمتع بها كل شخص دون تمييز، فضلاً عن توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. ويتألف هذا الباب من المواد التالية:

- المادة ٢٩: حق المساواة وتجنب التمييز: تؤكد هذه المادة حق المواطنين في المساواة دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو اللغة.
- المادة ٣٠: حق الحرية الشخصية: تؤكد هذه المادة حق المواطنين في الحرية الشخصية وحماية الحياة الخاصة والأسرية وعدم التعرض لأي نوعٍ من التعذيب أو المعاملة الوحشية أو الظالمة أو العنيفة.

---

[١] على غانم، مرجع سابق، ص ٤٣.

- المادة ٣١: حق الإقامة والتنقل والهجرة: تؤكد هذه المادة حق المواطنين في الحرية التامة في الإقامة والتنقل والهجرة وفقًا للقانون.
- المادة ٣٣: حق الخصوصية وعدم التجسس: تؤكد هذه المادة حق المواطنين في الحفاظ على خصوصيتهم وعدم التجسس عليهم إلا بموجب قرار قضائي.
- المادة ٣٤: حق المحاكمة العادلة: تؤكد هذه المادة حق المواطنين في محاكمة عادلة وسريعة وعدم إجراء قرار قضائي إلا بموجب القانون .
- المادة ٣٤: حق الإجراءات القانونية: تؤكد هذه المادة حق المواطنين في الحصول على الدفاع والإجراءات القانونية الموجهة ضدهم بالإضافة إلى تمكينهم من تقديم الشهادات والأدلة اللازمة للدفاع عن أنفسهم.
- المادة ١٨: حق التعويض عن الأضرار الناجمة عن إجراء قانوني: تؤكد هذه المادة حق المواطنين في الحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن إجراءات قانونية، إذا تبين أن تلك الإجراءات قد أدت إلى الأذى.
- المادة ٤١: حقوق العمال الكويتيين: تؤكد هذه المادة حقوق العمال في الحصول على أجور ومزايا وظروف عمل ملائمة وتسهيل الاتحادات النقابية والاجتماعية.

تأتي هذه المواد كحماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الدستور الكويتي ، لحماية الأفراد والفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع والتي قد تتعرض للاضطهاد أو التمييز، وتوفير الحماية اللازمة لهم في المجتمع. الجدير بالذكر أنه تختلف النصوص والمواد الموجودة في نص الدستور من دولة لدولة، وقد يحتوي دستور الدولة على جزء من هذه النصوص أو جميعها.

تحرص الكويت على تحقيق مبدأ المساواة من خلال عدة إجراءات وخطط عمل محددة، وتضمن الدستور الكويتي بعض المواد التي تؤكد على تحقيق مبدأ المساواة[١]، ومن بين تلك المواد:

- **المادة الثامنة:** تنص المادة الثامنة في الدستور الكويتي على أن الكويت دولة ديمقراطية تكفل المساواة والعدالة لجميع المواطنين دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الدين.
- **المادة العاشرة:** تحث المادة العاشرة من الدستور الكويتي على تكريس مبدأ المساواة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحث الحكومة على تنفيذ هذا المبدأ عن طريق قوانين وتشريعات محددة.

---

[١] د. علي الفارس، الاجتهاد القضائي وتطبيق الدستور في حماية المرأة والمظلومين في الكويت، دار المجلة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٤، ص ٧٠.

- **المادة الخامسة عشرة:** تشجع المادة الخامسة عشرة من الدستور الكويتي على تحقيق المساواة في الحقوق السياسية والتحاق الجميع بالخدمة العامة بدون تمييز.
- **المادة الحادية والثلاثين:** تؤكد المادة الحادية والثلاثين من الدستور الكويتي على أن كل شخص له حقوق متساوية أمام القانون، وتودع المساواة "الترثية الأساسية لكل المؤسسات المدنية وتجسيداً لرؤية أداء الدولة".

بشكل عام، يسعى الدستور الكويتي إلى ضمان التساوي في الحقوق والفرص وتنفيذ المساواة في التصرفات الحكومية والخاصة في الكويت. وتهدف هذه المواد إلى تحقيق عدم التمييز والعدالة والإنصاف في المجتمع، وتكريس مبدأ المساواة في كل مناحي الحياة، بما في ذلك الحق في التعليم والحق في العمل والحق في الرعاية الصحية والحق في الحماية القانونية للجميع.

كما تحرص الكويت على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال عدة إجراءات وخطط عمل محددة التي تعزز حقوق الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع[١]، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- **تعزيز التشريعات القانونية:** فالدستور الكويتي عزز مبدأ العدالة عن طريق ضمان المساواة والعدالة في تطبيق القانون وحماية حقوق الإنسان وتطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز دور المؤسسات المدنية في التأثير في صنع الحكومة وتحقيق العدالة الاجتماعية (الفصل الثامن من الدستور الكويتي)[٢].
- **توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية:** يوفر الكويت خدمات مختلفة لتحسين حياة الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، حيث تسعى الحكومة إلى توفير الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الأساسية للأفراد[٣].
- **تحقيق المساواة في الفرص الوظيفية:** يعمل الكويت على تحقيق المساواة في الفرص الوظيفية بين الجنسين وبين الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، مما يتطلب تحقيق المساواة في الرواتب والفرص التدريبية وتحسين البيئة العملية[٤].

---

[١] هشام البياتي، "تطبيقات مبدأ العدالة الاجتماعية في الكويت: السياسات والتحديات"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٦، ٢٠١٨، ص. ٨٥–٩٠.

[٢] أحمد الشيخ، "العدالة الاجتماعية في الكويت: مفهومها وتحقيقها"، مجلة البحوث القانونية، العدد ١٧، ٢٠١٥، ص ٩٠.

[٣] فريد خالد، "العدالة الاجتماعية في الكويت: الإنجازات والتحديات"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد ١٢، ٢٠١٥، ص ٥٥.

[٤] محمد عبد الله، "مبادئ العدالة الاجتماعية في دستور الكويت لعام ١٩٦٢"، مجلة الحقوق، العدد ١٥، ٢٠١٤، ص ٦٥.

- **تعزيز المشاركة الاجتماعية:** ينبغي للحكومة الكويتية تشجيع المشاركة الفعالة للفئات الأكثر ضعفا في صنع القرار وتحديد السياسات الاجتماعية وتنظيم الأنشطة الاجتماعية التي تساعد في الحد من الانعدام والفقر[١].
- **تعزيز التوعية:** يستطيع الكويت تعزيز مبدأ العدالة بالتوعية بحقوق هذه الفئات المحددة من خلال زيادة الوعي بين المواطنين وتشجيع الحوار العام والوطني حول العدالة الاجتماعية[٢].

بشكل عام، يسعى الدستور الكويتي إلى ضمان المساواة وحماية حقوق الإنسان وتشجيع الإجراءات اللازمة لحماية الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع من أي تقصير في حقوقهم. ويضمن الفصل الثامن من الدستور الكويتي تحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع السلطات المختلفة في البلاد للقيام بما يلزم لتحقيق هذا المبدأ[٣].

كما تحترم الكويت مبدأ الشفافية وتعمل على تحقيقه عن طريق مجموعة من الإصلاحات الحكومية واللوائح والتشريعات المحلية التي تعزز التشاركية والحوكمة الرشيدة وضمان الشفافية في الإدارة العامة[٤]. ومن بين النصوص في دستور الكويت المتعلقة بمبدأ الشفافية:

- المادة ٢٩: تنص المادة ٢٩ من الدستور الكويتي على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون والحقوق والواجبات، وأن الدولة تتعامل مع جميع المواطنين بدون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو اللون.
- المادة ٣٤: تحث المادة ٣٤ من الدستور الكويتي على إصدار قوانين ولوائح لتنظيم قطاع العام، وضرورة تعزيز التربية والتوعية بمفهوم الشفافية وتطبيقه في الإدارة الحكومية.
- المادة ٣٦: تشجع المادة ٣٦ من الدستور الكويتي على تحقيق مبدأ الشفافية في تحديد الموازنات العامة والمخصصات، وضرورة تقديم تقارير دورية مفصلة عن تنفيذها.
- المادة ٣٧: تؤكد المادة ٣٧ من الدستور الكويتي على ضرورة تعزيز مبدأ الشفافية في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى، وخاصة في التعامل مع المعلومات والاستجابة لطلبات الوصول إلى المعلومات، وتوفير الحريات الأساسية للتعبير عن الرأي.

---

[١] وليد السيد، "تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر والكويت: آفاق وتحديات"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٢٨، ٢٠٢٠، ص ٨٠.

[٢] حسن علي إبراهيم، "تحديات تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في العالم العربي"، مجلة القانون الدولي، العدد ٨، ٢٠١٨، ص. ٣٨-٤٥.

[٣] محمود رشدي، "تحقيق العدالة الاجتماعية في الكويت: السياسات والتحديات"، دار النفائس، الكويت، ٢٠١٩، ص ٧٠.

[٤] أحمد البغلي، الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات في القانون الكويتي، مجلة كلية الشريعة والقانون، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠١٥، العدد ٤٢، ص ٣٩.

- المادة ٥٠: تحث المادة ٥٠ من الدستور الكويتي على ضرورة تحقيق المساواة في الحقوق والفرص بدون تمييز، وتدعو الحكومة إلى تقديم التقارير الدورية عن الإجراءات المتخذة لتحقيق المساواة.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة الكويتية باتخاذ العديد من الخطوات لتحقيق مبدأ الشفافية[١]، بما في ذلك:

- تجريم الفساد وتحديد العقوبات اللازمة للأفراد والمؤسسات الحكومية التي ترتكب أعمال فساد.
- تقديم التقارير الدورية عن تنفيذ المشاريع الحكومية وإيضاح كيفية إهدار المال العام وتطبيق الرقابة الحكومية.
- زيادة الشفافية في عمليات الصفقات الحكومية، والتي تتطلب إجراءات محددة لاختيار مقدمي العروض وتعزيز النزاهة.
- تحفيز المؤسسات المدنية لتعزيز ودعم مبادرات الشفافية، من خلال توفير تدريب ودعم مالي وتذليل العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.

وبالتالي، فإن الكويت تحرص على تحقيق مبدأ الشفافية وتطبيقها في إدارة الحكومة وإدارة الأعمال، وتعزيز التشاركية بين الحكومة والمجتمع، وضمان الشفافية في صنع القرارات ذات الصلة بالمصالح العامة[٢]. وذلك من خلال المواثيق الدولية، حيث تعتبر الكويت من الدول الموقعة على عدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتلتزم بالتزاماتها الدولية في حماية حقوق الإنسان.

- اللوائح القانونية: تشمل بعض اللوائح والتشريعات التي تحمي حقوق الإنسان في الكويت: دستور الكويت، وقانون الاحوال الشخصية، وقانون حماية الطفل من العنف الأسري، والقانون الكويتي الذي يحظر التعذيب والمعاملة القاسية.
- المحاكمات العادلة: تلتزم الكويت بتوفير المحاكمات العادلة وحماية حقوق المتهمين والمدانين وتضمن لهم عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية والبشعة.

التعاون مع المنظمات الحقوقية: تعمل الكويت على التعاون مع المنظمات الحقوقية المحلية والدولية لتحقيق وحماية حقوق الإنسان، وتسمح لهم بالعمل في الكويت بحرية دون أي قيود[٣].

---

[١]طارق المرزوق، التزام الدول بمبدأ الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة القضاء الإداري، الكويت: مجلة القضاء الإداري، ٢٠٠٩، العدد ٨، ص ٤١.

[٢] أحمد الزغير، حق الوصول إلى المعلومات وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة في الكويت". مجلة كلية الحقوق، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠١٦، العدد ٢٣، ص ٥٥.

[٣] د. وسيم حسام الدين، حماية حقوق الانسان في دولة الكويت، دار الابتكار للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢، ص ٢٣.

الخاتمة:

في النهاية، نجد أن المسؤولية في توفير الحماية القانونية للفئات الأكثر ضعفًا في نطاق الدول والقواعد الدولية هي مسؤولية جماعية وليست مسؤولية فردية فقط، وفي سبيل بيان ذلك فقد قسمت البحث إلى ثلاث مباحث كل مبحث مطلبين، وتوصلت في النهاية إلى عدد من النتائج والتوصيات هي على النحو التالي:

أولا: النتائج:

١. منظمة الأمم المتحدة تلعب دوراً حاسماً في توفير الحماية الدولية للفئات الأكثر ضعفًا في جميع أنحاء العالم.

٢. الدول مسؤولة عن توفير الحماية الدولية لأهلها، ولذلك يجب على حكوماتيها االلتزام والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

٣. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لها دور كبير في توفير الحماية الدولية للاجئين.

٤. الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسان تعتبر أدوات قوية في تحقيق الحماية الدولية للفئات الأكثر ضعفًا.

٥. النساء والأطفال هم من بين الفئات الأكثر ضعفًا التي تحتاج إلى حماية دولية خاصة.

٦. اللاجئون هم فئة أخرى تحتاج إلى الحماية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة تقدم لهم الكثير من الدعم والخدمات.

٧. الأشخاص عديموا الجنسية، والذين ليس لديهم جنسية تابعة لدولة معينة، يحتاجون بشكل خاص إلى الحماية الدولية.

٨. الإطار القانوني والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تمثل أدوات حيوية في توفير الحماية الدولية.

ثانيا: التوصيات:

١. العمل على تجنب الانتهاكات الحقوقية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، حيث يتضمن العمل على تجنب الانتهاكات الحقوقية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان إطلاق حملات توعية وتثقيف حول حقوق الإنسان. هذه الحملات يتم إطلاقها من قبل الحكومات المحلية والشركات والحقوقيين والمنظمات المدنية بمختلف أشكالها. وتساعد هذه الحملات على توفير المعرفة اللازمة للمواطنين بما يتعلق بحقوق الإنسان والقيم والمبادئ الأساسية للحفاظ عليها. وتسهم هذه الحملات في تشجيع الحوار والنقاش حول مسائل حقوق الإنسان وفي توعية الناس بأنهم جزء من مجتمع يحترم حقوق الإنسان.

تنفذ هذه التوصية من قبل الحكومات والشركات والحقوقيين والمنظمات المدنية. تقوم الحكومات المحلية بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالتعاون مع المجتمع المحلي. كذلك، تشجع الشركات على الاهتمام بحقوق

الإنسان وعلى توفير بيئة عمل صحية وآمنة للعاملين. ويعمل الحقوقيون والمنظمات المدنية على رصد أي انتهاكات حقوقية وتوعية المجتمع حولها.

ويمكن للكويت دعم هذه التوصية من خلال دعم المنظمات المدنية والجمعيات الخيرية وتوفير الموارد اللازمة لإطلاق حملات التوعية والتثقيف. كما يمكن للكويت تعزيز التعاون مع المنظمات الحقوقية الرائدة والحكومات المحلية لتعزيز الحوار والنقاش حول حقوق الإنسان.

٢. يجب العمل على تحقيق العدالة والمحاسبة عن انتهاكات الفئات الأكثر ضعفًا، حيث أن تحقيق العدالة والمحاسبة عن انتهاكات حقوق الفئات الأكثر ضعفًا يتطلب تفعيل محاكم وآليات تحقيق مستقلة لمحاسبة المتورطين في الانتهاكات. هذه الآليات القضائية والأمنية والمنظمات الحقوقية المعنية تسعى لتوفير العدالة والتعويض لضحايا الانتهاكات، وتقود جهود المحاسبة والعدالة ضد المتورطين. وتشمل هذه الآليات المحاكم والمراقبة وفرق التحقيق والعدالة الانتقالية، وتعمل على إيجاد دلائل وشواهد تؤكد المخالفات والانتهاكات.

تنفذ هذه التوصية من قبل السلطات القضائية والجهات الأمنية والمنظمات الحقوقية. تتمثل مسؤولية السلطات القضائية في إيجاد دلالات وشواهد قوية على المخالفات، وفي تقود جهود المحاسبة والعدالة ضد المتورطين. وتتمثل مسؤولية الجهات الأمنية في تأمين الأدلة وحماية الضحايا والشهود. وتنفذ المنظمات الحقوقية هذه التوصية من خلال مراقبة الوضع وتوثيق الانتهاكات والمشاركة في جهود التحقيق والمحاسبة.

ويمكن للكويت دعم هذه التوصية من خلال تبادل الخبرات والتقنيات مع الدول الأخرى لتقوية قدرات السلطات القضائية وتوفير المساعدة اللازمة للمنظمات الحقوقية. كما يمكن للكويت دعم تطوير قدرات الجهات الأمنية والسلطات القضائية من خلال تقديم التدريب والتطوير المهني.

٣. يجب توفير الحماية الضرورية للنساء والأطفال ضحايا العنف والاستبداد، حيث يتضمن توفير الحماية الضرورية للنساء والأطفال ضحايا العنف والاستبداد إطلاق حملات توعية وتثقيف للمواطنين وتوفير مراكز الإيواء والمساعدة اللازمة للنساء والأطفال الذين تعرضوا للاستغلال والإساءة. وتعتبر هذه الخطوات ضرورية لتحسين بيئة العمل ولتعزيز الثقافة المحلية في تحقيق العدالة، وتحسين حالة الأسر والمجتمعات.

تنفذ هذه التوصية من قبل الحكومات المحلية والجمعيات النسوية ومراكز التعليم والصحة، حيث تقدم الحكومات والمؤسسات العامة خدمات الإيواء والعناية الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية للنساء والأطفال الضحايا. وتعزز الجمعيات النسوية الحقوق النسوية وتوفر الدعم والرعاية الطبية والنفسية لضحايا الاستغلال.

ويمكن للكويت دعم هذه التوصية من خلال دعم جهود المنظمات النسوية والمدارس والمؤسسات الصحية وتوفير الخدمات اللازمة والرعاية الكاملة. وعلى الكويت دعم المبادرات والمشاريع المحلية التي تضمن توفير الحماية والعناية اللازمة وتطوير نظام الإيواء الآمن للنساء والأطفال الضحايا. ويمكن أيضاً للكويت مساعدة المجتمعات الأخرى وتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال.